

الشركات الأميركية توجه الاستثمارات نحو الصحراء المغربية قطاع المياه محور رئيسي لتنمية البنية التحتية الاقتصادية

وجهت الشركات الأميركية بوصلة استثماراتها نحو الصحراء المغربية لتنفيذ مشاريع تخلق القيمة المضافة خصوصا في مجالات المياه والبنية التحتية والسياحة والصناعة والطاقة، حيث أتاحت خطوة المغرب الدبلوماسية بفتح قنصلية أميركية في مدينة الداخلة فرصة لتعزيز الشراكة الاقتصادية.

على مدى السنوات الخمس المقبلة، في إطار تعاون وثيق مع حكومة المغرب لدعم الحكم المحلي التشاركي، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين نتائج التعليم.

وأشار اليقوي إلى أن "قطاع المياه هو محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو أساسي للبنية التحتية للبلد ويساهم في تطوير القطاعات الأخرى، من الصناعة إلى السياحة، لهذا فالشركات الأميركية الكبيرة مستعدة وحريصة على تقديم أحدث المنتجات والدخول في شراكة مع الشركات المغربية لتحقيق الأهداف المشتركة في ميدان التصرف في المياه".

ويشراكة مع المغرب، أعلنت شركة "سالونا" الأميركية للتكنولوجيا عن إطلاق مشروع "هارماتان" بجهة الداخلة وادي الذهب، وأوضحته الشركة في بلاغ لها، أنها ستستثمر في الفضاءات البحرية لتحلية مياه البحر، وأيضا لاستغلال الطاقات المتجددة ذات المصدر المائي أو الهوائي.



محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - دخلت العلاقات الاقتصادية الأميركية - المغربية مرحلة جديدة من التعاون مع بدء واشنطن توجيه دفة الاستثمار نحو الصحراء المغربية، في خطوة تأتي بعد اعتراف إدارة ترامب بسيادة المغرب على صحرائه.

وتتجه الرباط إلى فتح باب الاستثمارات بالصحراء المغربية أمام الشركات الأميركية عبر فتح قنصلية بمدينة الداخلة لتعزيز الشراكة الاقتصادية.

وستمكن القنصلية من تسهيل الإجراءات ودعم الاستثمار والمشاريع التنموية، حيث من المنتظر أن تضخ الشركات الأميركية الملايين من الدولارات لاستغلال الفرص الاقتصادية المفتوحة بالصحراء المغربية.

وقال السفير الأميركي بالمغرب، ديفيد فيشر، إن "بلادنا تعزز في الأسابيع المقبلة إصدار سلسلة من الإعلانات التي ستسهل في تعزيز الشراكة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة والمغرب في مجال التنمية الاقتصادية والتجارة، مع توطيد دور الملكة باعتبارها رائدة في المجال الاقتصادي على الصعيد الإقليمي".

وقال الخبير الاقتصادي، محمادي اليقوي، في تصريح لـ "العرب"، "يمكن للاستثمارات الأميركية أن تعزز النمو الاقتصادي في الصحراء المغربية، لاسيما من خلال تطوير الشركات الناشئة، وتوفير فرص العمل، وتحسين ميزان الإداءات، والمشاركة في خلق القيمة المضافة، وكذلك تساهم بشكل كبير في تطوير العديد من القطاعات بما في ذلك قطاع المعادن، والصيد البحري والسياحة والزراعة التصديرية والصناعات الغذائية".

وارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر من الولايات المتحدة الأميركية خلال الفترة من 2012 إلى 2018، ومثل في عام 2018 حوالي 5.2 في المئة من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب.

وفي هذا السياق، أشار محمادي اليقوي، الخبير الاقتصادي، إلى أن "وجود أكثر من 120 شركة أميركية في المغرب يعتبر علامة على الثقة في إمكانات البلاد".

ويرى محللون أن فتح القنصلية الأميركية بمدينة الداخلة مناسبة لتوسيع محفظة الاستثمارات الأميركية بهذه المنطقة، حيث ستكون قطاعات التصنيع والتأمين وتجارة الجملة والقطاع النفطي والمعدني محط اهتمام المستثمر الأميركي. ولتفعيل هذه الأهداف، تستعد الحكومة الأميركية لتقديم مساعدات مالية للمغرب تصل إلى 3 مليارات دولار من أجل القيام باستثمارات، لاسيما في قطاعات البنوك والفنادق والطاقة المتجددة، وذلك بواسطة شركة تمويل التنمية الدولية التابعة للحكومة الأميركية.

وتخطط الوكالة الأميركية الدولية للتنمية لاستثمار 100 مليون دولار

ديفيد فيشر
واشنطن تعزز دفع
استثماراتها التي ستعزز
الشراكة الإستراتيجية

محمادي اليقوي
الاستثمارات الأميركية
تستاهم في تطوير
الشركات وخلق الوظائف

وعملت الشركة، منذ حوالي ثلاث سنوات، على تطوير حقل ريجي بقدرة 900 ميغاوات على مساحة 10 آلاف هكتار في الداخلة، مع حقل مشترك لمركز البيانات المعيارية، وهذه المراكز نفسها ستخصص لتوفير القدرة الحسابية للشبكات العالمية للبلوكتشين.

وستتطلب هذا المشروع استثمارا إجماليا بقيمة 1.6 مليار دولار وسيوفر أكثر من 400 وظيفة عالية التأهيل، كما تعزز سولونا إنشاء مركز محلي للتميز يطور الخبرة بشأن تكنولوجيا البلوكتشين.

واتجهت الحكومة المغربية إلى خطة محكمة لتسريع وتيرة الاستثمارات بالصحراء المغربية. وحسب معطيات قانون المالية لسنة 2021، فقد جرى إلى غاية مارس 2020، إنجاز 158 مشروعا بالصحراء المغربية بكلفة إجمالية قدرها 1.9 مليار دولار، في حين يوجد 318 مشروعا قيد الإنجاز بكلفة مالية قدرها 4.11 مليار دولار.

وتقدم الصحراء المغربية ومنها مدينة الداخلة، فرصا استثمارية وتجارية للشركات المحلية والدولية وتواكبها قرارات الحكومة المغربية للاستثمار في البنية التحتية من خلال خطة استثمار أكثر من 8.4 مليار دولار، بالإضافة إلى دعم الصيد البحري كقطاع حيوي والذي تشكل عائداته موردا أساسيا للتنمية.

مشاريع المياه أولوية



العراق يحاول الاستفادة من أزمة انهيار الدينار أمام الدولار

فرص مزدوجة بين تأمين الرواتب وتنمية أرباح مضاربة العملة



تطرح أزمة انهيار أسعار صرف الدينار العراقي أمام الدولار هوامش تحرك للحكومة العراقية، حيث تحاول الاستفادة من الوضع للحصول على أموال مضاعفة مقابل دولاراتها القادمة من بيع النفط لتأمين الرواتب والنفقات الحكومية، غير أن الوضع يمنح الأحزاب الشيوعية فرصة لتنمية الأرباح عبر مضاربة العملة من خلال سيطرتها على المصارف.

بغداد - يمنح انهيار الدينار العراقي الحكومة فرصة لتحصيل المزيد من الأموال من إيرادات النفط بالدولار لتأمين الرواتب المتراكمة حيث تتعامل مع الأزمة بارتياح نظرا لمساعدتها في معالجة مشكلة السيولة، لكن من جهة أخرى يمثل ذلك مصدر أرباح للأحزاب الشيوعية التي تسيطر على سوق مضاربة العملة.

يرى محللون أن الحكومة العراقية تغض النظر عن تراجع سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار الأميركي، لأن ذلك يصب في مصلحتها في إدارة أزمة السيولة الحالية.

وتعد الحكومة من بين أكبر الراحين من انخفاض قيمة العملة المحلية، لأنها تتبع النفط بالدولار، الذي تستخدمه لشراء الدينار العراقي من البنك المركزي، كي تمول موازنات الرواتب والخدمات وغيرها، لذلك كلما انخفضت قيمة الدينار كلما حصلت عليه بسعر أرخص.

ومن جهة أخرى، يشير خبراء إلى أن الراح الكبير فعلا من تراجع قيمة الدينار العراقي يتمثل في الأحزاب الشيوعية الرئيسية، وفي مقدمتها التيار الصدري بزعامة رجل الدين الخبير للمجدد مقتدى الصدر، من خلال نافذة بيع العملة في البنك المركزي.

ووجدت هذه النافذة أساسا بعد العام 2003 للسيطرة على سعر صرف الدولار في الأسواق العراقية، إذ يضح البنك المركزي عبرها بشكل يومي أموالا بالدولار الأميركي لتغطية احتياجات المستوردين من العملة الصعبة، محمدا بسعر ثابتا لبيع العملة الأميركية، وهو 1180 دينار عراقيا لكل دولار.

لكن هذه العملية فتحت باب المضاربة في السوق السوداء، حيث تسيطر بضع مصارف تابعة لأحزاب شيوعية منتفذة على نافذة بيع العملة، وتشتري كل ما يعرض تقريبا، ثم تعيد بيعه حسب حاجة السوق، محققة أرباحا طائلة.

وطيلة أعوام كان الفارق بين سعر البنك المركزي وسعر السوق السوداء هو 20 دينارا للدولار الواحد، فالدولار الذي يبيعه البنك المركزي عبر نافذته إلى مصارف الأحزاب الشيوعية لقاء 1180 دينارا عراقيا يُعاد بيعه في السوق السوداء بـ 1120 ديناراً.

تجاوزات تتغذى من الأزمة

بذلك أسوأ أداء سنوي منذ عام 2003، وكشفت مصادر خاصة عن تراجع احتياطي النقد الأجنبي في البنك المركزي العراقي بنسبة 12.5 في المئة، خلال الربع الأول من سنة 2020، إذ انخفض من 65.75 مليار دولار إلى 57.5 مليار دولار، ما يهدد قدرة البلاد على الاستمرار في تطبيق سياسة ضبط سعر الصرف عبر نافذة بيع العملة.

ولم تعد حتى إيرادات النفط كافية لخلاص الرواتب، فرغم أن العراق حقق زيادة كبيرة في حجم الإنتاج النفطي منذ 2003، إلا أن الزيادة في أعداد الموظفين الحكوميين والأشخاص الذين يعتمدون على الدولة في تأمين معاشاتهم كانت أكبر بنحو عشرة أضعاف أو أكثر، ما قطع الطريق على التنمية في مختلف القطاعات، إذ أن الدولة تحولت إلى مجرد "بائع نفط" يفرق جُلِّ العوائد على الأفراد شهريا.

ويعتمد العراق على النفط في تمويل نحو 98 في المئة من موازنة الإنفاق السنوية. وبسبب هبوط أسعار النفط عالميا، خسرت البلاد نحو ثلثي عوائدها الشهرية. ولم تتوقف ماسي العراق عند هذا الحد، إذ أسهم اتفاق "أوبك+" في تعميمها، بعدما ألزمت بالتخلي عن نحو ربع صادراتها لمواجهة تخمة المعروض في الأسواق.

ويعاني العراق من حجم ديون مرتفع، إذ يبلغ حجم الدين الخارجي حوالي 25.5 مليار دولار، كما يشهد ارتفاعا في معدلات البطالة، إثر الإجراءات التي اعتمدها السلطات العراقية للإغلاق الجزئي للأسواق والمراكز التجارية، لحد من تفشي فيروس كورونا.

وجاءت الأزمة المالية التي ضربت العراق مؤخرا بسبب انخفاض أسعار النفط لترفع الطلب على الدولار متسببة في انخفاض قيمة الدينار أمامه. وأول الأسبوع، كان الدولار الأميركي الواحد يساوي 1270 ديناراً عراقياً، في تراجع كبير جدا لقيمة العملة المحلية أمام نظيرتها الأميركية.

ويصعب هذا التحول في صالح الحكومة أولا لأنها ستحصل على دنانير أكثر مقابل دولاراتها القادمة من بيع النفط، ما يسهم جزئيا في مواجهة أزمة الرواتب الموظفين، لكن المستفيد الأكبر يتمثل في الأحزاب الشيوعية التي تملك مصارف تسيطر على مزارد العملة، وفي مقدمتها التيار الصدري.

ويعتقد المحللون أن هذا المستوى سيعجل بزيادة نسبة التضخم المرتفعة أساسا في العراق، ويعمق حالة الهشاشة الشديدة التي يمر بها اقتصاد البلاد، وفقا لمؤشرات دولية.

وفي مايو الماضي توقع البنك الدولي أن يسجل العراق العام الجاري أسوأ أداء اقتصادي سنوي له منذ 2013، بسبب تدني أسعار النفط ووباء كورونا، مشيرا إلى أن "الأوضاع القائمة أصلا ما قبل الأزمة، ستحد من قدرة البلاد على إدارة وتخفيف الآثار الاقتصادية والاجتماعية".

وقال البنك الدولي إن "من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9.7 في المئة خلال عام 2020 متراجعا عن نسبة النمو الإيجابية البالغة 4.4 في المئة التي حققها عام 2019، مسجلا

وجاءت الأزمة المالية التي ضربت العراق مؤخرا بسبب انخفاض أسعار النفط لترفع الطلب على الدولار متسببة في انخفاض قيمة الدينار أمامه. وأول الأسبوع، كان الدولار الأميركي الواحد يساوي 1270 ديناراً عراقياً، في تراجع كبير جدا لقيمة العملة المحلية أمام نظيرتها الأميركية.

ويصعب هذا التحول في صالح الحكومة أولا لأنها ستحصل على دنانير أكثر مقابل دولاراتها القادمة من بيع النفط، ما يسهم جزئيا في مواجهة أزمة الرواتب الموظفين، لكن المستفيد الأكبر يتمثل في الأحزاب الشيوعية التي تملك مصارف تسيطر على مزارد العملة، وفي مقدمتها التيار الصدري.

ويعتقد المحللون أن هذا المستوى سيعجل بزيادة نسبة التضخم المرتفعة أساسا في العراق، ويعمق حالة الهشاشة الشديدة التي يمر بها اقتصاد البلاد، وفقا لمؤشرات دولية.

وفي مايو الماضي توقع البنك الدولي أن يسجل العراق العام الجاري أسوأ أداء اقتصادي سنوي له منذ 2013، بسبب تدني أسعار النفط ووباء كورونا، مشيرا إلى أن "الأوضاع القائمة أصلا ما قبل الأزمة، ستحد من قدرة البلاد على إدارة وتخفيف الآثار الاقتصادية والاجتماعية".

وقال البنك الدولي إن "من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9.7 في المئة خلال عام 2020 متراجعا عن نسبة النمو الإيجابية البالغة 4.4 في المئة التي حققها عام 2019، مسجلا

ويعتقد المحللون أن هذا المستوى سيعجل بزيادة نسبة التضخم المرتفعة أساسا في العراق، ويعمق حالة الهشاشة الشديدة التي يمر بها اقتصاد البلاد، وفقا لمؤشرات دولية.

ويعتقد المحللون أن هذا المستوى سيعجل بزيادة نسبة التضخم المرتفعة أساسا في العراق، ويعمق حالة الهشاشة الشديدة التي يمر بها اقتصاد البلاد، وفقا لمؤشرات دولية.

ويعتقد المحللون أن هذا المستوى سيعجل بزيادة نسبة التضخم المرتفعة أساسا في العراق، ويعمق حالة الهشاشة الشديدة التي يمر بها اقتصاد البلاد، وفقا لمؤشرات دولية.

ويعتقد المحللون أن هذا المستوى سيعجل بزيادة نسبة التضخم المرتفعة أساسا في العراق، ويعمق حالة الهشاشة الشديدة التي يمر بها اقتصاد البلاد، وفقا لمؤشرات دولية.

ويعتقد المحللون أن هذا المستوى سيعجل بزيادة نسبة التضخم المرتفعة أساسا في العراق، ويعمق حالة الهشاشة الشديدة التي يمر بها اقتصاد البلاد، وفقا لمؤشرات دولية.

هواتف الجيل الخامس تعول على عيد الميلاد لتحفيز المبيعات

كانت تخصص للسفر والماد في المطاعم والنشاطات الترفيهية إلى المنتجات الإلكترونية. والهواتف الذكية هي المنتج الأكبر من هذا التحول.

ويكشف غيوم فاكيرو المحلل المتخصص في شؤون الاتصالات في مجموعة "ويستون"، أن المستهلك قد لا يتوانى عن شراء نموذج يعمل بتقنية الجيل الخامس في حال أراد تغيير هاتفه بالأصل، "وحسب لو ما زالت الخدمات محدودة جدا، فنحن نتحضر للمستقبل مع هاتف 5+ جي+ باعتقاد أن الوضع سيتطور في خلال سنة".

وصحيح أن 13 في المئة لا غير من الهواتف الذكية التي بيعت في العالم خلال النصف الأول من 2020، كانت تتماشى مع هذه التقنية وفق بيانات مجموعة الدراسات "كاناليس"، غير أن آفاق النمو واعدة.

ويعتقد المحللون أن هذا المستوى سيعجل بزيادة نسبة التضخم المرتفعة أساسا في العراق، ويعمق حالة الهشاشة الشديدة التي يمر بها اقتصاد البلاد، وفقا لمؤشرات دولية.

السنة مع طرح أجهزة جديدة تتماشى مع تقنية الجيل الخامس (5 جي). وقد أظهرت دراسة لحساب سلسلة متاجر هابيسباد في فرنسا أن الهواتف الذكية لا تزال في صدارة المشتريات المزمع القيام بها، 29 في المئة سنة 2020

لأعياد نهاية السنة، وهي تتقدم على أجهزة ألعاب الفيديو إكس بوكس سيريز وبيلاستيشن 5 و 26 في المئة، التي تشهد دورها طلبا كبيرا في هذه الفترة من العام.

ويقول راين ريث، المحلل لدى "أي.دي.سي"، إنه "بالرغم من تدابير الإغلاق السارية والمخاوف الاقتصادية، قام مستهلكون في أنحاء العالم أجمع بتحويل النفقات، التي

ويعتقد المحللون أن هذا المستوى سيعجل بزيادة نسبة التضخم المرتفعة أساسا في العراق، ويعمق حالة الهشاشة الشديدة التي يمر بها اقتصاد البلاد، وفقا لمؤشرات دولية.

باريس - يعول صناع الأجهزة العاملة بتقنية الجيل الخامس على عيد الميلاد للترويج لأحدث منتجاتهم وإنعاش سوق راكدة من جراء الأزمة الصحية، حتى لو لم تنتشر بعد هذه الشبكة الجديدة في العالم بأسره.

تعد الأجهزة التكنولوجية المتطورة أكثر المنتجات رواجاً بين تلك المباعة لإهدائها خلال فترة الأعياد، وعلى رأسها الهواتف الذكية. ولا شك في أن الوضع سيبقى على هذا المنوال هذه

ويعتقد المحللون أن هذا المستوى سيعجل بزيادة نسبة التضخم المرتفعة أساسا في العراق، ويعمق حالة الهشاشة الشديدة التي يمر بها اقتصاد البلاد، وفقا لمؤشرات دولية.

ويعتقد المحللون أن هذا المستوى سيعجل بزيادة نسبة التضخم المرتفعة أساسا في العراق، ويعمق حالة الهشاشة الشديدة التي يمر بها اقتصاد البلاد، وفقا لمؤشرات دولية.

